# ما هي معاهدة قانون البراءات؟

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

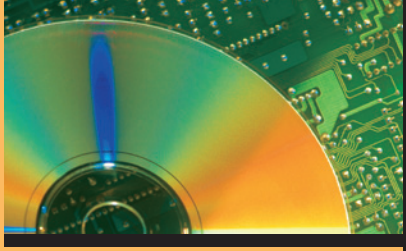

## لمحة عن معاهدة قانون البراءات

في 1 يونيو 2000 انعقد المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات برعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بحضور 140 دولة ذات سيادة واعتمد المؤتمر معاهدة قانون البراءات بتوافق آراء أعضائه. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 28 أبريل 2005.

وتحرص معاهدة قانون البراءات ("المعاهدة") على تنسيق الشروط الشكلية التي تقتضيها مكاتب البراءات الوطنية والإقليمية وتبسيط إجراءات الحصول على البراءات والحفاظ عليها.
وتنص بصفة خاصة على ما يلي:

"1" الشروط المتعلقة بتاريخ الإيداع والإجراءات التي تسمح بتفادي فقدان تاريخ الإيداع بسبب عدم استيفاء الشروط الشكلية؛
"2" ومجموعة موحدة ومنسقة دولياً من الشروط الشكلية للمكاتب الوطنية والإقليمية والمتمشية مع الشروط الشكلية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات؛
"3" واستمارات موحدة يتعين على كل المكاتب أن تقبلها؛
"4" وإجراءات مبسطة تباشر لدى مكاتب البراءات؛
"5" وآليات لتفادي فقدان الحقوق نتيجة لعدم الامتثال للمهل عن غير قصد؛
"6" ومبادئ أساسية لتطبيق الإيداع الإلكتروني.

وتنص المعاهدة على قائمة بالشروط التي يجوز لمكتب الطرف المتعاقد أن يفرضها كحدّ أقصى. ويعني ذلك أن للطرف المتعاقد حرية النص على شروط أسخى لفائدة المودعين والمالكين. وتسري أحكام المعاهدة على طلبات البراءات وسندات البراءات الوطنية والإقليمية كما تسري على الطلبات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات بعد دخول "المرحلة الوطنية".

## الهدف من المعاهدة؟

على المخترعين ومودعي الطلبات الراغبين في الحصول على الحماية بموجب البراءات أن يستوفوا بعض الشروط الشكلية المقررة في قانون البراءات الوطني أو الإقليمي مجنبين بذلك أنفسهم رفض طلباتهم وخسارة حقوقهم من جراء ذلك. وهذه الشروط الشكلية تختلف حاليا بين بلد وآخر. والهدف من المعاهدة تبسيط تلك الشروط وتوحيدها.

وعلى غرار معاهدة التعاون بشأن البراءات، لا تنص المعاهدة على شروط بشأن قانون البراءات الموضوعي، على أنها توفر وارتباطها بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أساساً متيناً لعمل الويبو المقبل بشأن تطوير قانون البراءات ونظام البراءات الدولي.

## فوائد المعاهدة للجميع

سيستفيد من المعاهدة المخترعون والمودعون ووكلاء البراءات من الأطراف المتعاقدة، سواء كانت بلداناً صناعية أو بلداناً نامية، وغيرهم والمكاتب الوطنية والإقليمية.

**مزايا المعاهدة للمخترعين ومودعي الطلبات ووكلاء البراءات**

- استمارات موحدة وإجراءات مبسطة تحد من احتمال الخطأ وخسارة الحقوق من جرائه.
- حد أقصى من الشروط الشكلية البيّنة بشأن البراءات والمطبقة في جميع البلدان الأطراف في المعاهدة، مما يسهّل النفاذ إلى أنظمة البراءات الأجنبية.
- استمارات دولية نموذجية على جميع الأطراف المتعاقدة أن تقبلها، مما ييسّر إيداع الطلبات في الخارج.

وباختصار تعزز المعاهدة اليقين القانوني لفائدة مودعي الطلبات في بلدانهم وفي الخارج.وتحد من التكاليف التي يتكبدها المخترعون ومودعو الطلبات ووكلاء البراءات.

**مزايا المعاهدة للغير**

- استغناء عن الإجراءات المعقدة والمنهكة، مما يزيد من فعالية مكاتب البراءات فتنخفض تكاليف تشغيلها.
- حرية لكل طرف متعاقد أن يعتمد أية شروط موضوعية في قانونه الوطني أو الإقليمي، مراعيا في ذلك مستوى التنمية واعتبارات السياسات العامة.
- لا التزامات مالية على عاتق الأطراف المتعاقدة.

## العلاقة بين معاهدة قانون البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات

تنص معاهدة التعاون بشأن البراءات على شروط شكلية موحدة بشأن طلبات البراءات الدولية في المرحلة الدولية. وتنص معاهدة قانون البراءات على أحكام من شأنها تبسيط الشروط الشكلية المتعلقة بالطلبات والبراءات الوطنية والإقليمية وتنسيقها. وتفادياً لوضع أية معايير دولية تختلف عن معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن معاهدة قانون البراءات تحيل إلى أحكام تلك المعاهدة كلما كان ذلك مناسباً.

وعلى وجه الخصوص، فإن شروط معاهدة قانون البراءات المتعلقة بشكل الطلب أو محتوياته ومحتويات العريضة تتمشى تماماً مع الشروط المعنية من معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن الممكن أيضاً استعمال استمارة عريضة معاهدة التعاون بشأن البراءات على أن تكون الاستمارة مشفوعة ببيان يفيد أن المودع يرغب في أن يعامَل طلبه بحكم طلب وطني.

## فوائد إضافية تحملها المعاهدة للدول الأطراف في معاهدة التعاون بشأن البراءات

نظرا إلى العلاقة الوطيدة بين المعاهدتين،ما أن تنضم دولة طرف في معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى المعاهدة حتى يجد المودعون ومكاتب البراءات في الدول الأعضاء في معاهدة التعاون بشأن البراءات عددا من المزايا الإضافية.

### فوائد لمودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

سيسهل على المودعين إيداع الطلبات الوطنية والإقليمية في بلدانهم وفي الخارج على حد سواء لأن الشروط الشكلية لتلك الطلبات تتمشى مع شروط معاهدة التعاون بشأن البراءات التي يكون المنتفع بمعاهدة التعاون بشأن البراءات على علم بها. ونتيجة لذلك، يصبح من السهل على المودعين النفاذ إلى أنظمة البراءات الأجنبية.

وبالإضافة إلى ذلك، فسيستفيد مودعو الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات من الإجراءات المبسطة والموحدة في المعاهدة عند دخول طلباتهم الدولية المرحلة الوطنية.

### فوائد لمكاتب البراءات

أما مكاتب البراءات في الدول المتعاقدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، فستجد أن المعاهدة تكفل الفرصة لترشيد الإجراءات التي تطبقها على الطلبات الوطنية أو الإقليمية بتقريبها من الإجراءات المطبقة على الطلبات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، نظراً إلى أن العديد من الشروط الشكلية المنصوص عليها في المعاهدتين متطابقة.

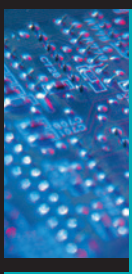

## العلاقة بين المعاهدة واتفاق تريبس

ما من علاقة مباشرة بين المعاهدة واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) لأن نطاقهما مختلف. فالمعاهدة ترعى الشروط الشكلية المتعلقة بطلبات البراءات وسنداتها. أما اتفاق تريبس، فيقف على المعايير المتعلقة بتوافر حقوق الملكية الفكرية ونطاقها والانتفاع بها وإنفاذ الحقوق بالإضافة إلى أحكام عامة بشأن اكتساب الحقوق والحفاظ عليها والإجراءات المباشرة بين الأطراف المعنية في ذلك الصدد.

## العلاقة بين المعاهدة واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية

يتعين على الطرف المتعاقد بموجب المعاهدة أن يمتثل لأحكام اتفاقية باريس التي تتناول البراءات. وبالتالي، تظل حقوق المودعين والمالكين بناء على اتفاقية باريس محفوظة.

## الإيداع الإلكتروني بناء على المعاهدة: لا التزام

تسهّل المعاهدة تطبيق الإيداع الإلكتروني للطلبات وغيرها من التبليغات لفائدة المكاتب والمنتفعين. وبإمكان الطرف المتعاقد أن يطبق الإيداع الإلكتروني بالكامل (أي أن يستغني عن الإيداع الورقي) إن رغب في ذلك، أو بإمكانه أن يستمر في قبول الإيداع الورقي. ومع ذلك، يبقى بإمكان المودعين استخدام الورق في جميع المكاتب لأغراض الحصول على تاريخ للإيداع والامتثال للمهل. وما من شيء يمنع الأطراف المتعاقدة من الاستمرار في المطالبة بالإيداع الورقي أو اعتماد الإيداع الإلكتروني أو قبوله.

والهدف المنشود من المعاهدة فيما يتعلق بالإيداع الورقي والإلكتروني هو تسهيل تطبيق الإيداع الإلكتروني لمصلحة المكاتب والمنتفعين من غير أن يحرم ذلك أي منتفع من فوائد نظام البراءات إذا لم يكن مستعداً لتطبيق الإيداع الإلكتروني.

## فوائد المعاهدة للبلدان النامية

تعود الفوائد المعاهدة المذكورة أعلاه على مواطني كل البلدان بما فيها البلدان النامية.وبوجه خاص، يستفيد المخترعون ومودعو الطلبات ووكلاء البراءات الذين يرغبون في استصدار براءات مما يلي:

- الاعتماد على مجموعة معروفة من الشروط الشكلية المتعلقة بالبراءات في كل البلدان الأطراف في المعاهدة والنفاذ بالتالي إلى أنظمة البراءات الأجنبية بسهولة أكبر؛
- وحفز المودعين الأجانب على إيداع طلباتهم في البلد؛
- وتعزيز اليقين القانوني لمن يودع طلبه في بلده أو في الخارج؛
- وتبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف نتيجة لذلك؛
- والإعفاء من التمثيل الإلزامي؛
- والحد من خطر فقدان الحقوق بسبب عدم استيفاء الشروط الشكلية لأن المكاتب تكون ملزمة بإخطار المودع بالأخطاء الشكلية وإتاحة فرصة له كي يصحح الخطأ؛
- ووقف الإجراءات وردّ الحقوق في حال عدم الامتثال لبعض المهل؛
- وإمكانية الحصول على تاريخ للإيداع حتى إذا كان الوصف مودعاً بلغة أجنبية.

## الأطراف المتعاقدة

حتى 2 يونيه 2000، كانت 10 بلدان و3 منظمات حكومية دولية قد وقعت على الوثيقة الختامية للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات. وكان 43 بلداً قد وقع المعاهدة المعتمدة في المؤتمر الدبلوماسي في 1 يونيو 2000. وفي 1 مارس 2010، كان عدد الأطراف المتعاقدة بموجب المعاهدة 24.

لمزيد من المعلومات الاتصال بالويبو على العنوان التالي: www.wipo.int

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O.Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف:
+41 22 338 91 11
الفاكس:
+41 22 733 54 28

منشور الويبو رقم L450A/PLT

ISBN 978-92-805-2036-1